

بيان في الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

البند 10: المساعدة التقنية وبناء القدرات – اليمن

المتحدثة: أنجيلا المعمري

التاريخ: 8 أكتوبر 2024

السيد الرئيس،

هذا بيان مشترك بالنيابة عن المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وائتلاف العدالة لليمن، والمركز الدولي لحقوق الإنسان.

اسمي أنجيلا المعمري، وأنا مدافعة يمنية عن حقوق الإنسان أعمل مع مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل، عضو في [تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن](https://justice4yemenpact.org/).

يدين التحالف، وهو تحالف يضم عشر من منظمات المجتمع المدني اليمني، تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء إزاء القمع المخيف وغير المسبوق للمجتمع المدني في اليمن. على الدول اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتسهيل إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفاً، بما في ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية، وزيادة الدعم للمجتمع المدني.

في أعقاب التدهور الخطير لحالة الفضاء المدني، تكرر المؤسسات أن تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن غير كاف، وتحث الدول على المطالبة بِتحقيق فعال في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، من خلال إنشاء "[آلية تحقيق دولية مستقلة](https://cihrs.org/yemen-ngos-demand-un-led-criminal-investigation-into-yemen-war-crimes/?lang=en) تركز على الجرائم في اليمن" وهي آلية مطلوبة منذ فترة طويلة.

التحقيقات المستقلة وغير المتحيزة ضرورية لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة. و علية ندعو:

* الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمبعوث الخاص، إلى إصدار تقارير وإجراء إحاطات حول العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا، وحقوق الإنسان.
* الدول لضمان أن أي تسوية تفاوضية أو عملية سلام تشمل مشاركة الضحايا والناجين، بما في ذلك النساء والشباب، لمعالجة حقوقهم بشكل فعال في العدالة والتعويضات.

شكرًا لكم